جزا او صفة وذلك ان لفظ كل كل شي في الآية مختصة بالمخلوقات فان جعلت خلقناه جزا في
فالمعنى كل مخلوق مخلوق بقدر وان جعلته صفة فالمعنى كل شي مخلوقا كاين بقدر والمعنيان
واحد وقد لحظ ذلك بنو طي حيث قالوا في دعي وعا وفي ناصية ناصاه ويحذف اليا بكسر
ما قبلها وهو الاغلب فتقول يا غام ويجاز المنادى كثير الاستعمال فلما كثر حذفت اليا
تخفيفا وبقي كسر ما قبلها ليدل على اليا والظرف من قوله في الاسم الغالب على الاضافة مستقر
خبر مبتدا محذوف اي هذا الذي ذكرناه من الابدال والحذف مع كسر السابق واضرابها ثابت في
الاسم الذي يغلب عليه الاضافة الى اليا ويشير بها ليدل الجر اذ المعنى كل مخلوق بقدر وان
جعلته صفة فالمعنى كل شي مخلوق كاين بقدر والمعنيان واحد فوجب الرفع في كل شي فعلوه
في الزبر وان توهم انه من باب هذا الباب ولذا خصه بالذكر من بين ما يجب رفعه من نحو زيد
قايم وعمرو ذاهب وبكر في الدار الى غير ذلك والحامل على هذا التوهم انه يترااي فيه انه اسم
بعده فعل مشتغل عنه بضميره وهذا غلط يعلم امكان تسليطه على الاسم السابق لفساد
المعنى في النصب على ان يجعل الظرف لغوا يتعلق بفعلوا والتقدير فعلوا في الزبر كل شي
وهو غير مستقيم انهم لم يفعلوا في الزبر اي صحايف اعمالهم شيا اذا لم يوقعوا فيها فعلا وانما
الكرام الكاتبون اوقعوا فيها الكتابة واما ان جعل الظرف مستقرا صفة لكل شي فالمعنى ح
انهم فعلوا كل شي مثبت في صحايف اعمالهم وهذا وان كان معنى مستقيما الا انه خلاف المعنى
المقصود حالة الرفع اذ المراد منه ما اريد من قوله كل صغير وكبير مستطر وفعلوه صفة لكل شي
اي كل شي ما فعلوه مثبت في صحايف اعمالهم بحيث لا يغادر صغيرة ولا كبيرة كما فهم
واختير الرفع في الابتداء اي بالابتداء على ان في بمعنى اليا كقوله ويركب يوم الروع منا
فوارس يصيرون في طعن الاباهر والكلا اي بصيرون بطعن الاباهر وهي جمع ابهر وهو
عرق اذا انقطع مات صاحبه والكلى جمع كلية وليس ثم الا كليتان وهما لحمتان منعريتان
حمراوان لاصقتان بعظم الكلبي اصل شحم محيط بهما ولا ادري لم عدل المولف عن قول ابن
الحاجب ويختار الرفع بالابتداء هنا مع اخلاله بقيد لا بد منه وهو ان الرفع انما يختار

عندعلم

عند عدم قرينة النصب الواجب المختار والمساوي لان الرفع هو الاصل بعدم احتياجه
الى حذف عامل وقد يقال انه للظرفية المجازية والمراد ان الرفع يختار في حالة الابتدا
اي تكون الجملة ابتدائية اي مصدرة بالمبتدا وترك اشتراط فقد قرينة النصب اتكالا
على انها اذا وجدت يعمل بمقتضاها كما نبه عليه في اما وان كانت شرطية مع غير الطلب
نحو قام زيد واما عمرو فقد اكرمته لان اما يبتدا الكلام بعدها ولينا نفع لا تعلق
معها الى قصدنا سيرما بعدها لما قبلها ولذا لم يترجح هنا النصب لعطف الفعلية
على مثلها بل نظرا اليها بعدها باعتبار نفسه فاختير الرفع مع غير الطلب لسلامته عن
التقدير وانما قال مع غير الطلب احترازا من نحو قام زيد واما عمرا فاكرمه فان النصب فيه
مختار نظرا الى الجملة الواقعة جوابا باعتبار نفسها وهو مقتض لرجحان النصب من حيث
ان الرفع يلزم منه جعل الطلب خبرا للمبتدا كما سبق واذا المفاجاة نحو خرجت فاذا زيد
يضربه عمرو لان المختار في اذا الفجايية كون الجملة التي تليها اسمية كما صرح به المولف
في بحث الظروف وهذا سالم من الاعتراض الذي يرد على ابن الحاجب فانه حكم باختيار
الرفع في الاسم الواقع بعدها في الاشتغال فاقتضى جواز النصب مرجوحا وصرح في
باب الظروف بلزوم المبتدا بعدها فاقتضى عدم جواز النصب اصلا ومحاولة الشراح
للجواب عن التناقض لا يخلو من ضعف واعلم ان النصب على الاشتغال في الاسم الواقع
بعد اذا الفجايية فيه ثلثة اقوال فقيل يجوز مطلقا وقيل يمتنع مطلقا بناء على
انها لا تليها الا الجمل الاسمية وقال الاخفش وتبعه ابن عصفور يجوز في نحو اذا زيد
قد يضربه عمرو ويمتنع بدون قد قال ابن هشام في المغني ووجهه عندي ان التزام الاسمية
مع اذا هذه انما كان للفرق بينها وبين اذا الشرطية المختصة بالفعلية فاذا اقترنت
بقد يحصل الفرق بذلك اذ لا تقترن الشرطية بها وتساويا اي النصب والرفع في العطف
على جملة ذات وجهين وهي قدر الاسمية الصدر والفعلية العجز نحو زيد قام وعمرا
اكرمته لاجله وانما تساويا لحصول المشاكلة رفعت ونصبت اذ في الرفع عطف اسمية

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)